

المفتوحة فزعم الزمخشري في الكلام على قوله تعالى قل انما
يؤتي امرئ الحكم الله واحدا فانما القصر وجعل المنق
ما خذ البناء على اصل نحو وهي انما فرع المسمون وهو الاعم
وقيل المفتوحة اصل وقيل كل منها اصل بنفسه هكذا
حكى بن الجوزي الخوي الاقوال الثلثة ومنها هنا سد كذا
الشيخ ابي حاتم دعواه ان الزمخشري يقرر بعينه مقاله وانه
لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر وهذا مردود فانها
فرعها ولهذا قال **س** في باب ان واخواتها باب
الاحرف الخمسة فعدان وان واحدا واذا كانت
المفتوحة فرع المسمون فكل حكم ثبت للاصل ثبت للفرع
ما لم يمنع مانع واعتراض عليه ايضا بان دعوى الحصر
فيها باطل لاقتضاها انما لم يوح اليه سوى التوحيد
وهو عجيب من وجهين احدهما ان الزمخشري يلتزم ذلك
على رايه الفاسد في الاعتزال من انكار الصفات بل لعل
هذا هو ما خذ في دعوى الحصر وثانيها ان هذا حصر مفيد
فان الخطاب مع الشركين والمعقبات وحي اليه في امر الله
الا للتوحيد لا الاشتراك ويسميه البيانون قصر قلب قلب
اعتقاد الخاطب **س** من الالطاف حدود الاضواء
اللغوية ليعبر عما في الضمير وهي افر من الاشارة والمثال

وايسر

وايسر **س** وجه كونه من الالطاف حاجة الخلق اليه اعلام
بعضه بعضا ما في ضميرهم من امر معاشهم المعاملات
وامر معادهم لا فاد العرفه والاحكام فوضع لهم
الالفاظ لمعانيها ووقصر عليه على قول التوفيق او على
قادرين على وضع الالفاظ لمعانيها على قول الاصطلاح
ولقد عبر المصنف بالحديث ليذمه على انه لطف على
كلا القولين بخلاف تعبير بن الجاحظ بالاحداث فانه يوعم
التخصيص بالتوفيق ثم انه جعل ذلك بالنطق وروى
الاشارة والمثال لكونه افيد واسهل اما كونه افر فلان
اللفظ يعبر عن كل موجود ومعدور بخلاف الاشارة فانها
للوجود بخلاف المثال وهو ان يجعل الما في الضمير
شكلا فانه ايضا كذلك لانه يعبر به عن رايه في جعل
لكل شي مثال يطابقه واما كونه ايسر فلانه يوافق
الامر الطبيعي لان الحروف كصفات تعرض للنفس
الضرورية ولا شك ان الموافق للامر الطبيعي اسهل من
غيره فحقت المونه وعمت الفايده **س** وهي الالفاظ الداله
على المعاني **س** الضمير راجع الى الموضوعات اللغويه
والالفاظ جنس قريب فخرج ما دل على معنى وليس
بلفظ كالخط واه نورد والاشارة فلا يكون شي منها

نها